

ورقة سياسات حول مخطط مركز المدينة

ملخص تنفيذي:

تستعرض هذه الورقة أحد أبرز مشاريع الاحتلال لتهود وأسرلة مدينة القدس، والذي يهدف بشكل مباشر إلى التهجير القسري للفلسطينيين، وهو ما يُعرّف بمشروع "مخطط مركز المدينة"، والذي يرتبط بدوره بمجموعة من المشاريع الاستعمارية الأخرى الهادفة إلى تهويد مدينة القدس، وتهجير سكانها الفلسطينيين منها وتغيير طابعها الجغرافي والديمقراطي، إضافةً إلى إنهاء الحركة الاقتصادية في "مركز المدينة" المتمثل بمنطقة البلدة القديمة وشارع صلاح الدين ومحيطهما، ومحاولة تحويل الحركة الاقتصادية بالكامل إلى المنشآت التجارية الاستيطانية المخطط افتتاحها (في مشروع مركز المدينة وواد السيلكون)، حيث يستدعي تحقيق ذلك هدم المنطقة الصناعية في حي واد الجوز في القدس وافتتاح بدلاً منها مشاريع High Tech من قبل الشركات الإسرائيلية، وتغيير البنية التحتية وحركة السير في المنطقة المحيطة بالبلدة القديمة بشكل كامل.

ما هو المخطط:

يمتد مخطط مشروع مركز المدينة على مساحة تقارب 689 دونم على منطقة باب الساهرة وواد الجوز، حيث يمتد من شارع السلطان سليمان (وأسوار البلدة القديمة) جنوباً لغاية شارع عثمان بن عفان شمالاً، ومن شارع وادي الجوز شرقاً لغاية الشارع الطولي الفاصل بين القدس الغربية والشرقية المعروف ب (شارع رقم 1)، وهي أكثر المناطق حساسيةً في القدس وتعتبر العصب الحيوي والاقتصادي لمدينة القدس المحتلة، وهي تمثل أيضاً قلب المدينة ومركزها الرئيسي مثل شارع صلاح الدين، وشارع الزهراء، وشارع الرشيد وشارع المسعودي.

ويأتي المخطط في سياق تهويد معالم مدينة القدس، وما يرتبط بذلك من آثار سلبية على جميع مناحي الحياة السكنية والاقتصادية والاجتماعية بشكل لا يلبي احتياجات السكان في أي مجال من مجالات التطوير كما تدّعي بلدية الاحتلال، وإنما يخدم فقط السياسات الاستراتيجية للاحتلال بتهويد مدينة

القدس وتغيير معالمها، بما يشمل الاستيلاء على الأرض والحفاظ على أغلبية يهودية استيطانية، مقابل أقلية فلسطينية في القدس. وحسب المخطط فإن أية مشاريع تطوير في المدينة يجب أن تبتعد مسافة 75م عن سور البلدة القديمة وهذا يقلل من فرص التطوير والبناء، ويحد من نسبة السكان العرب في مركز المدينة. حيث يهتم المخطط بأوضاع المستوطنين اليهود لتطوير وجودهم وأحيائهم فهو سيعمل على زيادة وتوسيع المستوطنات غير الشرعية على حساب الأراضي والمناطق التي يقطنها المقدسيين، وايضاً يعطي المخطط فرصة للمقدسيين لبناء 76 وحدة سكنية فقط خلال ثلاثين عاماً وهذا لا يتناسب مع الزيادة الطبيعية للنمو السكاني التي تحتاج إلى أكثر من 2000 شقة سكنية سنوياً في القدس.

وهذا المخطط هو من أخطر المخططات التي تستهدف مدينة القدس، وهو يرتبط بشكل وثيق بمخطط القدس 2020 ومخطط القدس 2050 الاستيطانيين، كما أنه يأتي بشكل موازي مع مخطط وادي الجوز الذي يطلق عليه الاحتلال اسم "وادي السيلكون" الذي يهدف إلى إزالة المنطقة الصناعية في واد الجوز واستبدالها بمنطقة مهيأة لبناء فنادق، ومكاتب، ومراكز خاصة بشركات الهايتك الإسرائيلية ضمن مشروع استيطاني اقتصادي ضخم يستهدف العاصمة المحتلة.

الأهداف الخطيرة للمخطط:

- تهويد المدينة وأسرلة كل مكونات الوجود الفلسطيني فيها وتغيير طابعها العربي.
- توسيع رقعة المخططات الاستيطانية بشكل عام وهذا المخطط بشكل خاص يعمل على تطويق المدينة وعزلها عن محيطها الفلسطيني في الجنوب والشمال والشرق، وتقطيع أوصال المدينة.
- العمل على تفتيت الأحياء المقدسية وفصلها عن بعضها البعض بالمستوطنات وجدار الضم والتوسع، إضافة إلى هدم حي كامل عملياً من أجل بناء مستوطنة اقتصادية على أنقاضه، وزيادة الخناق الاقتصادي على المقدسيين.

أهم الآثار السلبية على المقدسين جراء هذا المخطط:

- المخطط لا يتلاءم مع الزيادة الطبيعية للسكان وبالتالي إجبار عدد كبير من السكان للبحث عن سكن خارج القدس.
- مدى صلاحية البلدية على المناطق التي صنفت أنها مرافق عامة في السيطرة عليها وتغيير معالمها.
- مدارس الأوقاف مصنفة لدى البلدية على أنها مباني سكنية، وبالتالي يمكن للبلدية عدم إعطاءها تراخيص، وهذا يعني إنهاء التعليم الفلسطيني في القدس، استكمالاً لإغلاق سلطات الاحتلال لمديرية التربية والتعليم في القدس.
- تغيير أسماء شوارع المدينة ليفقد المواطن المقدسي ارتباطه بالمكان وهذا يعني إضعاف هوية المكان الحضارية كما حدث في مدرج باب العامود حيث قامت سلطات الاحتلال بتغيير اسمه إلى "هدار وهداس".
- فصل البلدة القديمة عن محيطها الثقافي.
- خط موصلات استيطاني يرتبط بالبنية التحتية وسكة القطار، وصولاً إلى التفريك الهوائي.
- محاولة تقييد تطوير مركز المدينة في القدس الشرقية.
- الاحتلال لم يقم بتنظيم الأحياء المقدسية منذ أكثر من 50 عاماً (منذ احتلال القدس عام 1967).
- محاولة قتل المركز التجاري في القدس الشرقية لإجبار المقدسي ودفعه إلى اعتبار القدس الغربية هي المركز التجاري.
- اعتبار 146 مبنى مباني تاريخية ووضعها تحت بند الحفظ التاريخي.
- تغيير المنتزه التاريخي في منطقة باب العامود.

- تغيير المعالم التاريخية في البلدة القديمة بشكل عام ومنطقة باب العامود بشكل خاص والتضييق على تجار منطقة المصراة من خلال سحب مواقف السيارات لإضعاف الحركة التجارية فيها.

أهم الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال على المقدسيين من خلال هذا المخطط:

يجب التأكيد على أن القدس الشرقية هي مدينة محتلة وفقاً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة والتي تنص على أنه لا يحق لدولة الاحتلال القيام بأي تغيير على المنطقة المحتلة إلا إذا كان يخدم السكان تحت الاحتلال، ولذلك نسرّد بعض هذه الانتهاكات التي مارسها الاحتلال على المقدسيين من خلال هذا المخطط بشكل يضر بمصالحهم:

- الدولة المحتلة يجب أن تأسن التعليم والصحة وحمايتها دون محاولة التدخل فيها.
- القيام بمحاولة تغيير معالم المدينة دون استفادة المواطنين ودون استشارتهم بهذا المخطط.
- انتهاك الحق بالسكن.
- انتهاك الحق في التعليم بعد اعتبار بعض مدارس الأوقاف والسلطة الوطنية الفلسطينية مرافق عامة.
- لا يوجد زيادات فنادق في مركز المدينة الشرقي.
- محاولة إضعاف الحركة الاقتصادية داخل شارع صلاح الدين وداخل البلدة القديمة.
- عدم أخذ احتياجات السكان ونموهم السكاني بعين الاعتبار.
- العمل على مسح تراث وثقافة الشعب الفلسطيني، وتغيير أسماء الشوارع والمعالم الأثرية والتاريخية.
- العمل على السيطرة على أكبر مساحة أرض، ووجود أقل عدد من السكان الفلسطينيين.
- شل الحركة الاقتصادية الفلسطينية في مركز مدينة القدس، وتحويل الحركة السياحية باتجاه المشاريع الاستيطانية الاقتصادية.

التوصيات:



على المستوى الوطني:

- رفع موازنة وزارة شؤون القدس.
- زيادة الدعم المالي للحفاظ على التعليم في مدينة القدس.
- رفع الوعي المجتمعي وتنشيطه ضد المخططات الاستيطانية من خلال المؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية.
- محاولة دعم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.
- يجب دعم التجار المقدسيين بشكل مباشر داخل البلدة القديمة ومحيطها.
- زيادة حملات التوعية من قبل المؤسسات الأهلية والقانونية حول تقديم الاعتراضات على المخططات الاستيطانية.

على المستوى الدولي:

- تفعيل دور المجتمع الدولي من خلال حملات الضغط والمناصرة.
- تطوير آليات استقطاب مؤسسات المجتمع الدولي.
- رفع قضايا على الاحتلال في المحافل الدولية، خاصة المحكمة الجنائية الدولية، كون هذا المشروع يأتي في سياق التهجير القسري للمقدسيين.
- التوجه الى اليونسكو باعتبار البلدة القديمة في القدس ضمن التراث العالمي الواجب حمايتها من تهديدات الاحتلال.
- التوجه الى الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة لضمان تطبيقها على الأراضي المحتلة بما فيها مدينة القدس.